آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء

أهم الرسائل

التطورات في عام 2008 والآفاق المتوقعة لعام 2009

في بيئة عالمية تزداد تدهورا، يُتوقع أن يتباطأ النمو في إفريقيا جنوب الصحراء ليصل إلى نحو 6% في عامي 2008 و 2009، بعد أن كان يبلغ 6.5% في عام 2007. وفي نفس الوقت، يُنتظر أن يرتفع التضخم إلى 12% في عام 2008 و 10% في عام 2009. وتأتي توقعات النمو منخفضة إلى حد ما عما كانت تشير توقعات عدد إبريل 2008 من تقرير *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء*، وخاصة بالنسبة لعام 2008.

ويعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية التأثير القوي لارتفاعات أسعار الغذاء والوقود، وتباطؤ النمو العالمي، والاضطرابات المالية العالمية. ويبدو حتى الآن أن أهم الآثار الناجمة عن الاضطرابات المالية العالمية هي آثار غير مباشرة تتخذ شكل تباطؤ في النمو العالمي وتقلب في أسعار السلع الأولية. ويعمل تفاقم الاضطرابات في الآونة الأخيرة على زيادة المخاطر، بما في ذلك مخاطر انخفاض الموارد التي تتدفق إلى إفريقيا على هيئة رؤوس أموال خاصة وتحويلات من العاملين في الخارج وحتى تدفقات المعونة.

وتولِّد صدمة أسعار الغذاء والوقود ضغوطا رافعة للتضخم وعجز الحساب الجاري. وإضافة إلى ذلك، فلم تطرأ زيادة على الدعم المقدم من المانحين بما يسمح بتغطية فواتير الاستيراد المتضخمة من جراء صدمة الأسعار، مما يحمِّل الموارد المحلية وحدها عبء التكيف مع الصدمة. ولا تزال احتياطيات النقد الأجنبي صامدة إلى حد كبير حتى الآن، وإن كان من غير المتوقع لها أن تستوعب العواقب طويلة الأجل لصدمة أسعار الغذاء والوقود. ويظل لهذه المخاوف ما يبررها بالرغم من تراجع أسعار النفط مؤخرا، وكذلك انخفاض أسعار الغذاء وإن كان بدرجة أقل. ولا تزال أسعار الغذاء والوقود أعلى بكثير من المستويات التي بلغتها في عام 2007، ولم تكتمل بعد عملية التكيف مع ارتفاع الأسعار، وقد تظل الضغوط التضخمية المتبقية كبيرة في الكثير من البلدان.

ويتمثل التحدي الراهن أمام صانعي السياسات في التكيف مع صدمة أسعار الغذاء والوقود، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وحماية الفقراء. وينبغي نقل الزيادة التي طرأت على أسعار الغذاء والوقود إلى الاقتصاد بالتدريج تشجيعا للتكيف المطلوب. ولما كان الغذاء يستحوذ على نسبة كبيرة من الإنفاق في قطاع الأسر، فإن ما يسببه هذا الارتفاع من تراجع في القوة الشرائية للفقراء يشكل مصدرا للقلق البالغ. وللعمل على حماية الفقراء، غالبا ما يلجأ صانعو السياسات حتى الآن إلى تخفيض الضرائب والتعريفات على أصناف الوقود والغذاء وزيادة الدعم المالي المخصص لها. ولكن

هذه التدابير تعود بالنفع في الغالب على شريحة أكبر من السكان ومن ثم تنطوي على قيمة محدودة بالنسبة للفقراء، فضلا على ارتفاع تكلفتها على ميزانيات الحكومة في المدى الأطول. وبالتالي، ينبغي تحسين توجيه التدابير الرامية إلى تخفيف أثر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود ــ كما ينبغي أن يوفر المانحون دعما أفضل لها. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، ثمة تحد خاص يتمثل في الاستخدام الحكيم لإيرادات النفط على نحو يمكن للاقتصاد استيعابه.

وهناك عدد من الحكومات ربما يكون قد تأخر عن الركب في مكافحة التضخم. ويرتبط ارتفاع التضخم ليس فقط بارتفاع أسعار النفط والغذاء وإنما أيضا بضغوط الطلب في بعض الاقتصادات، مما قد يتطلب تشديد السياسات النقدية في عدة بلدان للحفاظ على استقرار الأسعار واستمرارية المركز الخارجي. وينبغي أن يكون تشديد سياسة المالية العامة داعما لهذا الجهد، لا سيما إذا كانت خيارات السياسة النقدية محدودة بسبب نظام سعر الصرف وكان موقف المالية العامة عاملا مساهما في التضخم.

وهناك مخاطر غير مسبوقة تتعرض لها آفاق الاقتصاد العالمي، ويمر النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي في القارة باختبار يقيس قدرتهما على تحمل هذه الأحداث الأخيرة. وينبغي الآن ــ أكثر من أي وقت مضى ــ أن تكون البلدان قادرة على الاستجابة السريعة للصدمات الخارجية غير المتوقعة. وهناك بلدان تواجه صدمات تضخمية ناشئة عن ارتفاع أسعار الوادات، وانخفاضات في معدلات التبادل التجاري، وتراجع في تحويلات العاملين وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، مما يعرضها بوجه خاص لتحد جسيم؛ ذلك أن نقص المعونة سيكون ضربة شديدة إضافية تسدد إلى هذه البلدان. وبشكل أعم، يؤكد التقلب الذي شهدته الفترة الأخيرة الدرس المستخلص منها، وهو أن البلدان التي تتمتع بظروف مواتية ينبغي أن تعمل على تكوين قدر كاف من الاحتياطيات الخارجية الوقائية.

إنطلاقة النمو

تأتي البيئة المتقلبة الراهنة في وقت يتمتع فيه عدد كبير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لأول مرة منذ سبعينات القرن الماضي بمعدلات نمو مرتفعة في متوسط دخل الفرد. ومن الضروري الحفاظ على النمو المرتفع بل وزيادة معدله ــ ونشره في البلدان منخفضة النمو ــ حتى تتمكن المنطقة من تحقيق أهم أهدافها الاقتصادية، وهو رفع مستويات المعيشة وتحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة. ويبحث الفصل الثاني انطلاقة النمو الحالية ويستخلص الاستنتاجات الخمسة التالية:

- *حققت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء انطلاقة ملموسة في النمو منذ أواسط تسعينات القرن الماضي.* ويقترب متوسط النمو من المعدلات التي سجلتها البلدان النامية في مناطق أخرى، كما أن النمو في بعض الجوانب أكثر استمرارية مما كان عليه في أي فترة سابقة بعد الحرب العالمية الثانية. ولا توجد أدلة تذكر على وجود مصيدة فقر يتعذر الخروج منها. وتشكل البلدان سريعة النمو مجموعة متنوعة الخصائص؛ فمنها البلدان

الغنية بالموارد غير الساحلية والبلدان شحيحة الموارد التي لم تحقق مكاسب كبيرة في معدلات التبادل التجاري.

- *أُرسيت ركائز الاقتصاد الضرورية على نحو سليم في بلدان المنطقة ذات النمو المستمر، وتمكنت هذه البلدان من تجنب حدوث إخفاقات كبيرة في السياسات.* فقد حققت معظم بلدان المنطقة المتقدمة في مسار النمو استقرارها الاقتصادي الكلي ــ وهو ما شمل معدل نمو مستقر ومنخفض ومستويات مديونية يمكن الاستمرار في تحملها ــ واعتمدت سياسات اقتصادية سليمة، ودعمت قوة مؤسساتها.

- *تدلل قصص النجاح الإفريقية الأخيرة على أن الحكومات يتعين عليها القيام بدور استباقي وإن لم يكن هناك وصفة سهلة لتحقيق النمو المرتفع.* فينبغي أن تختار البلدان سياسات تسمح لها بالاستفادة من التطورات الخارجية، والحفاظ على استقرارها الاقتصادي الكلي، ودعم الاستثمارات العامة والخاصة الفعالة، ضمان انتفاع الجميع بمزايا النمو، وهو ما يجب أن يتضمن إدخال تحسينات في قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما من المجالات التي تركز عليها أهداف الألفية الجديدة بالإضافة إلى الدخل. وجدير بالذكر أن التحول إلى مسارات للنمو تركز على القيمة المضافة والصادرات غير التقليدية ــ وهي المسارات التي تتميز بها البلدان ذات النمو السريع والمستمر في المناطق الأخرى ــ ليس بالأمر اليسير ولكنه قابل للتحقق.

- *كانت زيادة المعونة عنصرا في قصة نجاح البلدان سريعة النمو التي لم تستفد من ريع الموارد الكبير، مما أفسح لها المجال لزيادة الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات العامة وشجَّع نموها السريع أو كان متسقا مع هذا النمو على الأقل:* ولكن المخاوف من أن تؤدي الزيادات الكبيرة في تدفقات المعونة إلى إضعاف الصادرات أيضا "يصعب إثباتها، كما يصعب استبعادها أيضا" (صفحة 77)، وهو ما أشارت إليه اللجنة المعنية بالنمو والتنمية في تقريرها الأخير.

- *لا يمكن اعتبار النمو المرتفع أمرا مسلما به.* ذلك أن دورات الانتعاش والكساد، والصدمات والصراعات الخارجية، وعدم القدرة على تحويل الثروة الطبيعية إلى نمو قابل للاستمرار واستثمارات منتجة، كلها عوامل تسببت في الانحراف عما كان يعتبر مسارات واعدة للنمو. وتفرض الفترة الراهنة تحديات جديدة، كما يوضح الفصل الأول، ولكن اتباع سياسات أقوى وتدعيم الأساسيات الاقتصادية سوف يسمح للبلدان بالحفاظ على النمو. فعلى سبيل المثال، سوف تساعد زيادة الاحتياطيات البلدان المستوردة للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء على استيعاب الزيادة في أسعار الوقود، ولو بصفة مؤقتة.